



وزارة: محافظة بريدة
 الجهة الادارية: الوحدة العملية لمركز مدينة بريدة
 قطاع:
 الإدارة العامة للمحافظات

كراسة الشروط والمواصفات
لشراء/ تجهيزات من أجهزة كاسيو وترد لها بجات لمركز مدينة بريدة بولاية بريدة

بطريق المناقصة: العامية رقم 1 للعام المالي 1435/1436 ع.ع.ع

تاريخ جلسة فتح المظاريف الفنية يوم الثلاثين الموافق 19/10/1435 ع.ع.ع

الساعة الثانية عشر ظهراً

نحن كراسة الشروط والمواصفات ٢٥٢ مبنية على نموذج البنية

(فقط نعم لا غير)

التأمين الموقت مبلغ وقدره جنية

(فقط نعم لا غير)

بمقر ديوان الام الوحدة العملية لمركز مدينة بريدة

الكائن على الشارع بولاية بريدة

مديناة

الرقم



الاجراء	التاريخ / المدة	رقم
تاريخ النشر على بوابة التعاقدات العامة	٢٠٢٥/٨/٢٥	١
- تاريخ الاعلان في جريدة الجمهورية بتاريخ ٢٠٢٥/٨/٢٥ - - تاريخ توجيه الدعوات	٢٠٢٥/٨/٢٥	٢
تاريخ تلقي الايضاحات	٢٠٢٥/٨/٢٥	٣
تاريخ انعقد جلسة الاستفسارات	٢٠٢٥/٨/٢٥	٤
تاريخ فتح المظاريف الفنية	٢٠٢٥/٨/٢٥	٥
تاريخ المعالجة /الزيارات الميدانية	من ٢٠٢٥/٨/٢٥ الى ٢٠٢٥/٨/٢٥	٦
تاريخ اعلان نتيجة البت الفني	٢٠٢٥/٨/٢٥	٧
تقديم الشكاوى	لمدة ٧ ايام من تاريخ اعلان نتيجة البت الفني	٨
تاريخ جلسة فتح المظاريف المالية	٢٠٢٥/٨/٢٥	٩
تاريخ اعلان نتيجة البت المالي	٢٠٢٥/٨/٢٥	١٠
تقديم الشكاوى	لمدة ٧ ايام من تاريخ اعلان نتيجة البت المالي	١١
إخطار صاحب العطاء بالفوز	٢٠٢٥/٨/٢٥	١٢
توقيع العقد	٢٠٢٥/٨/٢٥	

- تخضع إجراءات الصلابة محل الطرح لأحكام التشريعات المصرية عموماً، ونسرد وتزول نصوص بنود كراسة الشروط والمواصفات والتعاقد وفقاً لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات الإدارية الصغر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ وتحديثهما وكافة اللوائح والتشريعات ذات الصلة.

- كما يسرى بشأن كراسة الشروط والمواصفات والتعاقد - وعلى وجه الخصوص أحكام القانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٥ في شأن تفضيل المنتجات المصرية في العقود الحكومية والقانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر بالقانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ ولائحته التنفيذية واللوائح والأعراف ذات الصلة بموضوع الطرح والتعاقد وذلك فيما لم ير بشأنه نص خاص في كراسة الشروط والمواصفات والتعاقد وملاحق أي منهما.

- سيتم إخطار جهات عملية المناقصة ومنع الممارسات الاحتكارية لأعمال شلونه بالإضافة إلى استبعاد المتزاد ومصاهرة التامين المؤقت في حال ما إذا تبين للجهة الإدارية ظهور أي محاولة للتأثير بشكل مباشر أو غير مباشر على صلابة الطرح أو الترسية أو التعاقد سواء من حيث تقديم العطاء ومقررتها، وأثناء مرحلة التنفيذ، وكذلك في حالة وجود أي اتفاق أو تعقد أو تبادل معلومات بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو تنسيق من خلال الغير سواء كان ذلك بين أي من المختصين طرفها أو غيرهم من الموظفين بالجهة الإدارية بين صاحب العطاء، أو بين أصحاب العطاءات فيما بينهم، أو غيرهم من المتعاملين مع الجهة الإدارية بحسب الاحوال والذي من شأنه ان يؤدي إلى:

- ١- رفع أو خفض أو تثبيت الأسعار مع المتعامل.
- ٢- إقصاء الأسواق أو تخصيصها على أسس من المناطق الجغرافية أو مراكز التوزيع أو نوعية العملاء أو نوعية المنتجات أو الحصص السوقية أو الفترات الزمنية.
- ٣- التنسيق فيما يتعلق بالتقدم أو الامتناع عن الحلول في المزايده ويسترشد في قيام التنسيق بحدود أمور منها على الأخص:

- ١- تقديم عطاءات مطابقة، ويشمل ذلك الاتفاق على قواعد مشتركة لحساب الأسعار أو تحديد شروط العطاءات.
- الاتفاق مع الشخص الذي سيتقدم بالعطاء ويشمل ذلك الاتفاق مسبقاً مع الشخص الراسي عليه سواء بالتناوب أو على أي أسس جغرافي أو على الجهات الإدارية المتقدم لها أو صاحبة الطرح.

ج - الاتفاق مع تقديم عطاءات صورية.

د - الاتفاق على منع شخص من التنافس أو تقديم العطاءات.

تخضع العملية محل الطرح لمعايير ومبادئ العلامية والشكلية والمساواة في تكافؤ الفرص وحرية المنافسة بين المتزاحمين الذين تتوافر لديهم الشروط المطلوبة للتقدم ولذا للاشتراطات التي تعدد مسبقاً بمستندات الطرح وسيتم التعاقد على أساس ما ورد بهذه الكراسة من شروط ومواصفات وما أرفق بها من مستندات بحسب طبيعة العملية محل الطرح .

٢٠٢١

على أصحاب العطاءات الالتزام بأعلى المعايير الأخلاقية أثناء إشتراكهم في العملية محل الطرح والتعاقد موثقاً لذلك بحق للجنة البت استبعاد العطاء الذي تبين أن صاحبه تورط بصورة مباشرة أو عن طريق وكيل أو وسيط في ممارسات فساد أو إحتيال أو تواطؤ بهدف الحصول على التعاقد أو إذا قدم بالنسبة أو بالوساطة باعطاء أي شيء ذي قيمة مادية ، سلفة أو مكافأة أو وعد لأهمن العاملين بإدارة التعاقدات أو أعضاء اللجان أو أي شخص له علاقة مباشرة بالعملية محل الطرح والتعاقد ، وسيتم إتخاذ الإجراءات القانونية لشطب إسمه من سجل المتعاملين مع الجهات الإدارية ويصبح التلمين المؤقت من حق الجهة الإدارية .

ويتعين على أصحاب العطاءات إبلاغ السلطة المختصة كتابةً في أي من الحالات الآتية :-

١- وجود تصرف غير قانوني أو غير شرعي من قبل أي موظف أو جهة من الجهات ذات الصلة بتفويض العملية محل الطرح والتعاقد ، من شأنه التأثير بطريق مباشر أو غير مباشر في إجراءاتها نظير الحصول على ميزة مالية أو عينية .

٢- وجود ترتيب مباشر أو غير مباشر بين أي من الأطراف يفرض تحقيق مصلحة شخصية أو هدف غير مشروع ويشمل ذلك التأثير في الإجراءات بصورة غير مشروعة .

٣- وجود تصرف لإضعاف أو إضرار أو تهديد أي من الأطراف بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالتأثير على سير إجراءات التعاقدات ، أو تعطيلها أو تزويرها أو تلويحها أو إخلالها ، أو الإيلاء بوجود ممارسات فساد أو إحتيال أو إكراه ، أو توطؤ، أو تهديد أي طرف أو إنذاف لمتعة من الإبلاغ عن معلومات لدية والمرتبطة بالتعاقد .

٢٠٢١

يحظر الإشتراك على كلا من :-

- ممنوعين من التعامل بما في ذلك من صدر بشأنه قرأراً يمنع التعامل معه أو حكم قضائي نهائي في إحدى الجرائم المنصوص عليها بطلب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات أو في جرائم التهريب الضريبي أو الجمركي سواء بشكله أو بصقلته الممثل القانوني لأي من الأشخاص الاعتبارية التي ترغب في التعامل مع الجهة الإدارية وذلك ما لا يكن قد رد إليه إعتباره أو بقرار من الجهات المختصة بحسب الأحوال

- الموظفين والعاملين بالجهة الإدارية صاحب الطرح أو الجهات الخاضعة لإشرافها .

٢٠٢١



العملية تقبل التجزئة



العملية لا تقبل التجزئة

٢٠٢١

تم توفير المبلغ المطلوب لتنفيذ العملية محل الطرح والتعاقد ، وذلك ضمن الاعتماد المالي المدرج بموزونة العام المالي ٢٠٢٠ - ٢٠٢١
بـ بالبنك بالمزوج

٢٠٢١

حق لأصحاب العطاء المحتدل أو من قام بشراء كراسة الشروط والمواصفات أن يتقدم لإدارة التعاقدات كتابةً بطلب إيضاح بشأن ما ورد بها بداية من وحتى ويتم الرد كتابةً في موعد خواتمه

- على صاحب العطاء الفوز ويحدد الصور أو الوسائل المشار إليها بالبنود السابق أن يزيد التأمين النهائي بنسبة ٥% من قيمة التعاقد لصالح ولحساب ويسم الجهة الامارية خلال عشرة ايام عمل تبدأ من اليوم التالي لإخطارهم بقبول عطفه وذلك كضمان لتفويض الاصل موضوع هذه الكراسة على الوجه الاكمل ، ووفقا لكافة الاشتراطات والقواعد والضوابط المقررة قانونا في هذا الشأن ، ويتم الاحتفاظ بالتأمين النهائي الى ان يتم تنفيذ العقد بصفة نهائية بما في ذلك مدة الضمان ويكون التأمين النهائي ساريا لمدة تبدأ من وقت إصداره إلى ما بعد إنتهاء مدة العقد بثلاثة اشهر .

٢٤-٢٥

- إذا لم يقدم صاحب العطاء الفوز بأداء التأمين النهائي خلال المهلة المحددة جاز للجهة الامارية بموجب إخطار بكتاب يرسل بخدمة البريد السريع ، عن طريق الهيئة العامة للبريد مع تعزيزه في ذات الوقت بالبريد الإلكتروني أو الفاكس بحسب الاحوال ومون الحاجة لاتخاذ أي إجراء آخر- إلغاء العقد أو التنفيذ بواسطة أحد العطاءات التالية لعطفه بحسب ترتيب اولويتها .
ويصبح التأمين المؤقت في هذه الحالة من حق الجهة الامارية كما يكون لها الحق ان تخصم قيمة كل خسرة تلحق بها من اي مبلغ مستحقة او تستحق لديها لصالح العطاء المنكور ، وفي حالة عدم كفايتها تلجأ الى خصمها من مستحقاته لدى اي جهة امارية اخرى ، أيا كان سبب الاستحقاق وذلك كله مع عدم الاخلال بحلها في الرجوع عليه قضائيا بما لم تتمكن من استيفائه من حقوق بالطرق الادارية

٢٥-٢٦

يجوز بموافقة الجهة الامارية وبناء على طلب صاحب العطاء استبدال صور ووسائل أداء التأمينات بأحدى الصور أو الوسائل الأخرى بشرط ألا تتفطع مدة سريان التأمينات وعدم الاخلال بمسئولي ، صاحب العطاء طبقا للفرض المقدم حدة التأمين

٢٦-٢٧

التقديم بنظام الأفضل شروط والاقبل سعرا

٢٧-٢٨

سحر بن سرتانج إبراهيم

٢٨-٢٩

سمازن الوصية الكلبية مركز ومدينة اسولطاميه

٢٩-٣٠

سداد بعد المعنى بهلا شوم

٣٠-٣١

- بحق لأصحاب العطاءات التقديم شكاوهم ككتابة لإدارة التعاقدات وذلك خلال سبعة ايام تبدأ من اليوم التالي لإخطارهم بنتائج قرارات اللجان بقبول أو الاستبعاد أو الإلغاء ، مع تسليم صورة واضحة من شكاوهم في ذات التوقيت لمكتب شكاوى التعاقدات للصومية بصورة واضحة من شكاواه في ذات التوقيت .

- سواء تقوم الجهة الامارية بدراسة الشكاوى خلال مدة لا تتجاوز خمسة ايام من تاريخ إستلام الشكاوى للمستوفاة ، وستقوم الجهة الامارية بإخطار مقدم الشكاوى بنتيجة دراسة الشكاوى ، بالإضافة الى نشرها على بوابة التعاقدات العامة .

- وفي كافة الاحوال إذا لم يحصل في الشكاوى بمعرفة الجهة الامارية يكون للشكلى الحق في التقدم بشكاواه إلى مكتب شكاوى التعاقدات للصومية وذلك قبل اللجوء الى جهات القضاء .

- يجوز لمن قام بشراء كراسة الشروط والمواصفات بتقديم طلب مسبب لمد مدة تقديم العطاءات قبل التاريخ المحدد لفتح المظاريف الفنية بثلاثة أيام على الأقل ، ويخضع البت في هذا الطلب أو الاستجابة له لتقدير الجهة الإدارية ، وفي حالة إذا ما قامت الجهة الإدارية بتعديل موعد فتح المظاريف سيتم إعادة النشر على بوابة التعاقدات العامة ولوحته الإلكترونية .
المحصر : لوصف المحصر

- مدة سريان وصلاحيّة العطاءات (..... ٩) تحسب من تاريخ فتح المظاريف الفنية ، ويبقى العطاء سرياً ونافذ المفعول وغير جاز الرجوع فيه حتى نهاية مدة سريان العطاء.

- بحق للجهة الإدارية الخطر اصحاب العطاءات كتابة لمد مدة سريان عطاءاتهم ومد مدة صلاحية التأمين المؤقت وذلك قبل تاريخ انتهاء مدة سريان العطاءات بخمسة عشر يوماً إذا اقتضت الضرورة ذلك .

- وعلى من يوافق من اصحاب العطاءات على التمديد ان يمدد ضمناً وأن يبلغ الجهة الإدارية بذلك خلال أسبوعين من تاريخ الاضطرر بطلب التمديد . ومن لم يتقدم خلال هذه المدة ، يعد غير موافق على تمديد عطاءة ويستبعد كل عطاء لم يقبل صاحبه مد مدة سريان عطاءة كتابة ، ويرد اليه تأمينه المؤقت فور إنتهاء مدة سريان العطاء.

إذا قام صاحب العطاء بسحب عطاءه قبل الموعد المحدد لفتح المظاريف الفنية ليصبح التأمين المؤقت حلاً للجهة الإدارية دون حاجة إتخاذ والاتجاه الى القضاء أو إتخاذ أية إجراءات وإقامة الدليل على حصول ضرر أو إستدلاله من أي مبلغ مستحقة أو تستحق لديها أو لدى أي جهة إدارية أخرى لصاحب العطاء.

أي عطاء يرد بعد الموعد المعين لفتح المظاريف الفنية المحدد بهذه الكراسة ، سيقدم فور وروده إلى رئيس لجنة فتح المظاريف للتأشير عليه بساعة وتاريخ وروده ثم يدرج في كشف تقديم العطاءات المتأخرة دون فتحه ، وتستبعد لجنة البت تقديم العطاءات المتأخرة ويتم ردها إلى اصحابها خلال مدة لا تتجاوز يومين من قرار اللجنة.

- يحظر على صاحب العطاء التقدم بالذات أو بالشراكة مع الغير بأكثر من عطاء واحد في العملية محل الطرح سواء باسمه وكشريك مع الغير ما لم يكن شريكاً مع الغير بحصة لا تسمح له بالتأثير في إتخاذ قرار ذي صلة بالعطاء ، وسيتم إستبعاد العطاءات المخالفة لذلك ، ومصافرة التأمين المؤقت ، والخطر جهاز عملية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية لأصالح شلونه.

في حالة وفاة صاحب العطاء إذا كان شخصاً طبيعياً ، أو مالك شركة الشخص الواحد ، أو الشريك مع الغير بحصة حاكمة تسمح له بالتأثير في إتخاذ قرار ذي صلة بالعطاء قبل البت ، جاز للسلطة المختصة بعد عرض إدارة التعاقدات إستبعاد العطاء المقدم منه ورد التأمين المؤقت ، أو السماح للورثة بالاستمرار في الإجراءات بشرط أن يعلنوا عنهم وكلاً بتوكيل مصدقاً على التوقيعات فيه ، وتوافق عليه السلطة المختصة ، وبإل التوكيل دون غيره مسلولاً أمام الجهة الإدارية .

كل عطاء عبارة عن مظلوف مطلق يتضمن مظلوفين منصلين مطلقين اهدما للعرض الفني والاخر للعرض المالي من نسخة ،

١- ما يلزم سداد التأمين المؤقت المطلوب .

٢- بيان الطبيعة القانونية لصاحب العطاء والمستفيد الحقيقي منه ، والمستندات المؤيدة لذلك ، ويعد في هذا الشأن بنسخة معتمدة من عقد التأسيس أو النظام الأساسي أو هيكل رأس المال وفق آخر تعديل وذلك بالنسبة للشركات وأية بيانات أو مستندات أخرى تتعلق بالعملية وذلك بالنسبة لأصحاب العطاءات من غير الشركات .

- ٢- يوفد القيد في السجلات الخاصة بالتنشيط موضوع التعهد .
- ١- البطاقة الضريبية سارية ، وأخر قرار ضريبي .
- ٥- ما يلزم التسجيل على بوابة التعهدات العامة .
- ٦- إقرار بالالتزام بما جاء به مراسمة الشروط والمواصفات ومحتوياتها .
- ٧- ما يلزم شراء مراسمة الشروط والمواصفات .
- ٨- يوفد أخر مركز مالي لأصحاب الطاءات مضد من محاسب قانوني .
- ٩- ما يلزم التسجيل في منظومة الفكتورة الإلكترونية بمصلحة الضرائب .
- ١٠- المستندات الدالة على سهولة الاصل لذات موضوع التعهد .
- ١١- طريقة التنفيذ والبرنامج الزمني للتوريد أو التنفيذ ومدته .
- ١٢- إقرار الالتزام بالتأمين على الصلة .
- ١٣- المستندات الدالة على وجود مركز صيانة مضد سار
- ١٤- بيان مصغر ونوع المواد والمهمات والأجهزة التي تستخدم في التنفيذ .
- ١٥- التكنولوجيات والبيانات الخاصة بمصغر ونوع المواد والمهمات والمعدات والأجهزة المقدمة عن العرض .
- ١٦- قائمة بقطع الغيار ومستزمات التشغيل مع بيان معدلات استهلاكها .
- ١٧- مدة الضمان .
- ١٨- نسخة من الاخطار برد لجنة الاستفسارات .

-١

يحظر على صاحب الطاء تضمين العرض الفني أية أسعار أو أية يوفدات أو مستندات مالية وغيرها التي تتعلق بالعرض المالي ، وسيتم إستبعاد أي طاء يخالف ذلك .

يجب على الطاء من كل قيد أو شرط أو أجل من أي نوع وإذ رغب مقدم الطاء في إبداء أي ملاحظات خاصة بالتواصي الفنية لوجب إثباتها في كتاب مستقل يتضمنه المظروف المالي .

يحتوي العرض المالي المقدم من صاحب الطاء على الآتي :-

- ١- قوائم الأسعار .
- ٢- شهادة إستيفاء نسبة المكون المصري سارية .
- ٣- أسلوب المصادق .
- ١- تفاصيل الصيغة الفورية والوفائية السنوية لشاملة قطع الغيار أو غير شاملة .
- ٥- قيم الصيغة وقطع الغيار .
- ٦- مستزمات التشغيل .

-٧

- يجب كتابة الأسعار عن كل وحدة من وحدات البنود الواردة بقوائم الأسعار وفقاً لما يلي :-

- تكون كتابة الأسعار بالصلة المصرية وباللغة العربية وبالعمد الجاف أو السفلى ، ويجوز في حالة تقديم الطاء منفرد أو شركة في الخارج أن تكتب الأسعار بالصلة الأجنبية . ولعرض المظرفة تتم معلقتهما بالجنبة المصري بالسر المنطوق بالبنك المركزي المصري في تاريخ فتح المظروف الفنية .

- تكون كتابة الأسعار رقماً وتلفظاً .

- إذا سكت صاحب الطاء في عرضه المالي عن تحديد سعر صنف من الأصناف المطلوب توريدها بقيمة الأسعار المقعدة منة فحسب ذلك استبعاداً منة عن الممول في هذا الصنف ويكون للجهة الامارية الحق في إجراء مراجعة تفصيلية للأسعار المقعدة حسبها سواء من حيث مفرادتها أو مجموعها إجراء التصحيحات المعنية إذا اقتضى الأمر ذلك ، وإذا وجد اختلاف بين سعر الوحدة وإجمالي سعر الوحدات يحول على سعر الوحدة ، ويحول على

١٠-١٠-١٠

- يكون فتح المظاريف المالية للطاعات المقبولة فنيا فقط وذلك في جلسة عتية بحضور من يرغب أصحاب الطاعات المقبولة فنيا ويحوز لهم التفويض من يروته لحضور الجلسة بدلاً منهم شريطة تقديم التفويض بذلك .

١٠-١٠-١٠

- يتم التقييم بنظام الأفضل شروطاً والأقل سعراً طبقاً لما جاء بهذه الكراسة من شروط ومواصفات بحيث يتم تقييم الطاعات المقبولة فنياً فقط وعلى أساس القيمة المالية الإجمالية للطعام مع الأخذ في الاعتبار كل الشروط التي يمكن ترجمتها إلى قيم مالية .
- وفي كافة الأحوال سيتم تقييم الطاعات المقبولة فنياً فقط وعلى أساس القيمة المالية الإجمالية للطعام مع الأخذ في الاعتبار كل الشروط التي يمكن ترجمتها إلى قيم مالية ، ويتم إجراء المقارنة والمفاضلة بين الطاعات بعد توحيد أسس المقارنة من جميع التواهي الفنية والمالية ، وسيتم دراسة الطاعات مع الأخذ في الاعتبار معايير التقييم الآتية :

- 1- شروط السداد والاستلام ، والضمان والصيانة وقطع الغيار ومستلزمات التشغيل وغيرها من الضمير التي تؤثر في تحديد القيمة المالية المقترنة للطاعات

- 2- تقييم الضمير غير السعرية وتحولها إلى قيمة مالية مثل تكاليف التشغيل ، القدرات ، الكفاءة الأداء وفقاً لما ورد بهذا الكراسة .
- 3- حساب نسبة الدفعة المقدمة وذلك بغرض المقارنة والمفاضلة بالإضافة لفكرة تعادل سعر الفقدان المنطوق من البنك المركزي في تاريخ جلسة فتح المظاريف الفنية إلى قيمة الطاعات المقترنة بالدفعة المقدمة وذلك عن المبالغ المطلوبة دفعها مقدماً وتحسب الفقدان عن المدة من تاريخ أداء هذه المبالغ حتى تاريخ استحقاقها النهائي .
- 4- في حالة تساوي الأسعار بين عطاءين أو أكثر من المقبولين مقبلاً لمحق اللجنة التي ترجيح إحداها وفقاً لمبررات تبديها بمحضرها بناء على ما اشتمل عليه كل عطاء ، ويحوز تجزئة بين عطاءين أو أكثر إذا كان ذلك في مصلحة العمل .

١٠-١٠-١٠

- سيتم إخطار أصحاب الطاعات بنتائج البت فور اعتمادها من السلطة المختصة، ويكون لهم الحق بالتقدم بشكواهم ككتابة خلال سبعة أيام تبدأ من اليوم التالي لإخطارهم بالقرارات وتتقدم الجهة الإدارية فور إرسال الإخطارات بنشر النتائج في لوحة الاعلانات المخصصة لهذا الغرض كما يتم النشر على بوابة التعلمات العامة .

١٠-١٠-١٠

- ستقوم الجهة الإدارية بإخطار صاحب الطعام الفاعل بالترسية عليه وكذا باقي أصحاب الطاعات المقبولة فنيا باسم صاحب الطعام الفاعل والذي يجب عليه أداء التأمين النهائي للمالية .

١٠-١٠-١٠

- سيتم توقيع العقد مع صاحب الطعام الفاعل في خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ سداد التأمين النهائي .

١٠-١٠-١٠

يلتزم المتعاقد خلال المدة سبعة عشر يوماً من تاريخ أمر التوريد أن يقدم برنامجاً شاملاً ومفصلاً للتوريد ، ويجب إعداد البرنامج بطريقة والكيفية التي تعتبرها الجهة الإدارية ضرورية لتحقيق الكفاءة وحقه الاتصال ليتمتع منها، على أن يتم اعتماد البرنامج الزمني أو إنهاء ملاحظات عليه خلال سبعة أيام من تسلمه من المتعاقد ، ويكون البرنامج المعتمد ملزماً للمتعاقد كجزء من شروط التعاقد ولا يمكنه التحلل منه دون موافقة كتابية مسبقة من الجهة الإدارية .

١٠-١٠-١٠

- تجتمع لجنة الفحص لاستلام الأصناف ويخطر المورد بموعد اجتماع اللجنة ليتمكن من حضور إجراءات الفحص والاستلام النهائي ، ويلتزم بأن يقدّم لقائمة الأصناف الموردة من أصل وصورتين ، كما يلتزم على حسابه بإحضار الصلح اللازمين لفتح الطرود وتسليمها إلى أمين المخزن أو لجنة الفحص بحضوره ، أو بحضور من يلوّضه في الموعد وفي حالة تطلبه ليكون لمدير المخزن ، أو لجنة الفحص الحق في إخضاع الإجراءات اللازمة على حساب المورد لتسليم الأصناف وتسليمها إلى المخزن وتصحيح القصور إذا اقتضى الأمر ذلك دون أن يكون للمورد حق الاعتراض .

المادة ١٨٢ من القانون رقم ٢٠١٨ لسنة ٢٠١٨

- يحق للمتعقد حل تعاقد الجهة الإمارة الاستلام التقدم بطلب لتشكيل لجنة ثلاثية متخصصة من جهات محايدة وتكون الجهة الإمارة ضمن عضوية اللجنة سابقة الذكر .
- تبدأ اللجنة أعمالها فور صدور قرار تشكيلها وسداد المتعقد لتعاقب الجهات الخارجية المشاركة فيها ولخطرة الجهة الإمارة بها وتقدم اللجنة تقريرها خلال مدة زمنية أقصاها ثلاثون يوما ما لم تتطلب طبيعة العملية وحجمها مدة تتجاوز ذلك ، ويكون تقريرها ملزما للطرفين
- حال تبين تعاقد الجهة الإمارة عن الاستلام يتم رد تعاقب اللجنة لصالح ولحساب المتعقد ، وإذا تبين للجنة عدم التزام المتعقد تتخذ الجهة الإمارة حيلة الإجراءات ذات الصلة الواردة بالقانون لتنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصغر بالقانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحة التنفيذية .

المادة ١٨٣ من القانون رقم ٢٠١٨ لسنة ٢٠١٨

- يلتزم المتعقد بالتوريد في المواعيد المحددة فإذا تضرر لأسباب خارجة عن إرادته جزئيا للجهة الإمارة إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك منحه مهلة لإتمام التوريد دون تحصيل مقابل تلغير منه وفي حالة التضرر لأسباب راجعة اليه فيحصل منه مقابل للتغير دون حاجة الي تنبيه أو إنذار أو إتخاذ أي إجراء أخر ويحسب من بداية المهلة وفقا للاتي :
- إذا لم تتجاوز مدة التغير نسبة (٣%) من المدة الكلية لتتخذ محل العقد يحصل مقابل لتغير بنسبه (١%) من قيمة العقد او من قيمة الجزء المتغير بحسب الاحوال .
- إذا لم تتجاوز مدة التغير نسبة (٦%) من المدة الكلية لتتخذ محل العقد يحصل مقابل لتغير بنسبه (٢%) من قيمة العقد او من قيمة الجزء المتغير بحسب الاحوال .
- إذا لم تتجاوز مدة التغير نسبة (١٠%) من المدة الكلية لتتخذ محل العقد يحصل مقابل لتغير بنسبه (٣%) من قيمة العقد او من قيمة الجزء المتغير بحسب الاحوال .
- إذا تجاوزت مدة التغير نسبة (١٠%) من المدة الكلية لتتخذ محل العقد يحصل مقابل لتغير بنسبه (٥%) من قيمة العقد او من قيمة الجزء المتغير بحسب الاحوال .
- ولا يحل توقيع مقابل التغير بحق الجهة الإمارة في الرجوع على المتعقد بكامل التعويض المستحق عما أصابها من اضرار بسبب التغير لأسباب خارجة عن إرادته .

المادة ١٨٤ من القانون رقم ٢٠١٨ لسنة ٢٠١٨

تم تحرير هذا التقرير بتاريخ ١٠/١٠/٢٠١٨

المادة ١٨٥ من القانون رقم ٢٠١٨ لسنة ٢٠١٨

المادة ١٨٦ من القانون رقم ٢٠١٨ لسنة ٢٠١٨

المادة ١٨٧ من القانون رقم ٢٠١٨ لسنة ٢٠١٨

- يتم صرف ثمن الاصناف الموردة او الخدمات المؤداة في أقرب وقت ممكن وبما لا يتجاوز ثلاثين يوما تحسب من تاريخ الفحص والقبول والاعتماد .

المادة ١٨٨ من القانون رقم ٢٠١٨ لسنة ٢٠١٨

- يحق للجهة الإمارة اذا طرأت من المستجدة ما يوجب تعديل حجم العقد مدة تنفيذ ان تعال في الكميات الواردة به جدول الكميات والصفات سواء بالزيادة او بالنقص بما لا يتجاوز ١٥% من كمية كل بند بلغت الشروط والمواصفات والاسعار مع تعديل المدة والبرنامج الزمني للتنفيذ بما يتناسب مع حجم التعديل ويتم تحرير ملحقا للتعاقد بهذا الشأن .

٧ يجوز للمتعاقد النزول عن العقد أو المبالغ المستحقة له كلها أو بعضها ومع ذلك يجوز أن يتنازل عن تلك المبالغ لأحد البنوك أو الشركات المالية غير المصرفية المرخص لها بمزاولة النشاط بجمهورية مصر العربية ويكتفى في هذه الحالة بتصديق البنك أو الشركة دون الإخلال بمسئولية المتعاقد عن تنفيذ التعاقد كما لا يدخل قبول نزوله عن المبالغ المستحقة له بما يكون للجهة الإدارية قبله من حقوق .

٨- يسخ المتعاقد تلقائيا قبل انتهاء مدته دون إبداء أية اعتراضات من المتعاقد ودون الحاجة إلى أية إجراءات قانونية في الحالات الآتية:

- ١- إذا تبين أن المتعاقد استعمل بنقصة أو بواسطة غيره الخس أو التلاعب في تعامله مع الجهة الإدارية في حصوله على العقد .
- ٢- إذا تبين وجود تواطؤ أو ممارسات احتيالية أو فساد أو احتكار .
- ٣- إذا افلس المتعاقد أو أصغر .

٤- ويشطب اسم المتعاقد في الحالة المنصوص عليها البند (١) من سجل المتعاملين بعد أخذ رأي إدارة القنول المختصة بمجلس الدولة، وتخطر الجهة الإدارية الهيئة العامة للخدمات الحكومية بذلك لنشر قرار الشطب بطريق النشرات المصلحية

بخلاف الحالات التي يسخ فيها التعاقد تلقائيا، وإذا أجل للمتعاقد بأي شرط جوهرى من شروط التعاقد ، فيكون للجهة الإدارية - قبل الانتهاء منه - الحق في إتخاذ أحد الاجراءين التاليين وفقاً لما تقتضيه المصلحة العامة :

- ١- فسخ التعاقد .
 - ٢- التنايذ على حسابها بذات الشروط والمواصلات المطن عنها والمتعاقد عنها .
- في جميع حالات الفسخ للتعاقد أو للتنفيذ على الحساب يكون التامين النهلى من حق الجهة الإدارية حدا في حالة وفاة المتعاقد كما يكون لها أن تكضم ما تستحقه من مقلول التلغير وقيمة كل خسارة تلحق بها من أية مبالغ مستحقة للمتعاقد طرفها وفي حالة عدم كفايتها يلجأ الى خصمها من مستحقته لدى أية جهة ادلرية اخرى أياً كان سبب الاستحقاق دون حاجة الى إتخاذ أية إجراءات قضائية ، وذلك كله مع عدم الإخلال بحقها في الرجوع عليه بما لم تتمكن من إستيفائه من حقوق بالطريق الاداري

- تعبر أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية للصفحة بموجب قرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ وتعديلاتها مكملة ومتعمة لكراسة الشروط والمواصلات فيما لم يرد بشأنه نص خاص .

- تعبر كراسة الشروط والمواصلات وتعليقاتها ومرافقتها ومحضر تسليم وإستلام محل التعاقدات والمكثبات والمستندات متممة للعقد ومكملا لأحكامه .



مدير التعاقدات

المختص

مقايضة تقديرية لشراء عدد ١٠ جهاز كمبيوتر

م	الصف	الكمية	سعر الوحدة	الاجمالي
١	جهاز كمبيوتر (كور.آي.٧) رام ٨ . هارد ٢٥٦ SSD + تيرا . شاشة ٢٢ بوصة . لوحة مفاتيح . ماوس	١٠		
٢	طابعة ليزر جيت HP	١٠		
٣	سكائر HP	١٠		
٤	مكينة تصوير كانون	٢		
٥	سويتش سيسكو ٢٤ بورت مانجمنت لتشغيل المبني القديم CBS350-24T-4G 24-Port Gigabit Managed Network Switch with SFP featuring 24 x Gigabit Ethernet Ports, 4 x 10GbE SFP Ports, 56 Gb/s Switching Capacity, 41.66 Mpps Forwarding Rate, 800 MHz ARM Processor, 512MB RAM, Rack-Mountable Design, Comprehensive Layer 2 & 3 Features	١		
الاجمالي				



رئيس اللجنة
محمد

اللجنة

١٢ كورد محمد هادي
١٢ حسين جيل
١٢ محمد سعد
١٢ احمد